

القدس

في قرارات قمة جدة العربية

أ.د. سعيد أبو علي

المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

انعقدت القمة العربية الثانية والثلاثون التي استضافتها مدينة «جدة» بالمملكة العربية السعودية تحت شعار «التجديد والتغيير»، وتنوّعت كما تعددت موضوعات وبنود التجديد والتغيير الذي حدث قبل انعقاد القمة بأوسع توافق عربي انعكس على مُحرجات القمة من قرارات، فضلاً عن «إعلان جدة» التاريخي، وفي هذا السياق من التوافق والإجماع والتغيير والتجديد، كانت القضية الفلسطينية تحافظ على موقعها ومكانتها باعتبارها الركن الأساسي في جدول أعمال القمة، وفي مُقدمة هذا الجدول بالأولوية والاهتمام والتركيز، لقد بقيت القضية الفلسطينية، قضية الأمة العربية المركزية وفي القلب منها القدس الشريف، درّة التاج، وعاصمة دولة فلسطين، التي تتعرّض لعقود عديدة لسلسلة من انتهاكات وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، واستهداف هويتها العربية وتدنيس مُقدّساتها المسيحية والإسلامية، و سياسة فرض الأمر

الواقع والمُضَيِّ في تنفيذ مخططات التطهير العرقي لإفراغها من سُكَّانها الأصليين وتهجير المقدسيين وتهويدها بشكلٍ كامل.

لقد أكدت القمة العربية في جدّة على مركزية القضية الفلسطينية والتمسك بمبادرة السلام العربية بكافة عناصرها وأولوياتها، باعتبارها الموقف العربي التوافقي الموحد أساس الموقف والتفاعل العربي مع القضية الفلسطينية وأساس أي جهود لإحياء السلام في الشرق الأوسط، حيث أكّدت قرارات القمة على ما نصّت عليه مبادرة السلام العربية بأن الشرط المُسبق للسلام وتطبيع العلاقات مع إسرائيل هو إنهاء احتلاله لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية وتجسيد استقلال دولة فلسطين المُستقلّة كاملة السيادة على خطوط الرابع من حزيران يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، مُغلقةً بذلك الطريق على أية محاولات من جانب الاحتلال الإسرائيلي وحكومته اليمينية المُتطرّفة للالتفاف على نصّ وروح مبادرة السلام العربية، التي تُمثّل فرصةً تاريخيةً لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل بالاستناد إلى مبادئ القانون وقرارات الشرعية الدولية.

وضمن مُجملّة من القرارات الخاصّة بتطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي المُدرجة كبنود دائم على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، تضمّنت قراراً مُهمّاً حول التطوّرات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس الشريف، فجاء القرار مؤكداً على أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين، ورفضاً لأيّة محاولة للانتقاص من الحق بالسيادة الفلسطينية عليها، وتضمّن الإدانة الشديدة والرفض القاطع لجميع السياسات والخطط الإسرائيلية المُمنهجة وغير القانونية التي تهدف إلى إضفاء شرعية على ضمّ المدينة المُقدّسة وتشويه هويتها العربية وتغيير تركيبها السكانية وتقويض الامتداد السكاني والعمراني لأهلها وعزلها عن محيطها الفلسطيني، مؤكداً على أن هذه السياسات

والخطط والممارسات تُشكّل خرقاً للقرارات الدولية ذات الصلة بها فيها قرارات مجلس الأمن رقم 252 (1968) ورقم 267 (1969) ورقم 476 و478 (1980).

ومما لاشكَّ فيه أن صمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته في مدينة القدس هو محلّ تقدير واحترام عاليين من الدول العربية وأحرار العالم، حيث وجّهت القمّة العربية بجذّة التحيّة والدعم لهم في مسيرة كفاحهم ونضالهم دفاعاً عن القدس والمُقدّسات المسيحية والإسلامية بمواجهة السياسات الإسرائيلية المُمنهجة الهادفة إلى تغيير الوضع الديموغرافي والقانوني والتاريخي للمدينة ومُقدّساتها. ومما لاشكَّ فيه أن المقدسيين والمؤسسات المقدسية جديرة بهذا التقدير والثناء العربي، وبأكثر منه رفاً بأسباب ومتطلبات تعزيز ودعم هذا الصمود المقدسي وهذا النضال في وجه مشاريع الاحتلال.

كما تبوأ مؤتمر القدس رفيع المستوى الذي عُقد في مقرّ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 12 / 2 / 2023 تحت شعار «القدس.. صمود وتنمية» مكانه في قرارات القمّة نظراً لأهمية انعقاده بهدف حماية مدينة القدس المُحتلّة، عاصمة دولة فلسطين، بمشاركة رفيعة المستوى من جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط، كما ضمّ مُثلي رفيعي المستوى عن الدول الأعضاء في الجامعة ومُنظمات وتجمّعات دولية وإقليمية وعربية ومرجعيات دينية ونوَّاب ووكالات وصناديق واتحادات وشخصيات اعتبارية وقطاع خاص.

وتبقى الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية للأماكن المُقدّسة وخاصةً في المسجد الأقصى المُبارك محلّ رفض وإدانة، وخاصة المُحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المُبارك وتقسيمه زمانياً ومكانياً،

وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه وإبعادهم عنه، وكذلك محاولة السيطرة على إدارة الأوقاف الإسلامية الأردنية في القدس المُحتلّة والاعتداء على موظفيها ومنعهم من ممارسة عملهم ومُحاولة فرض القانون الإسرائيلي على المسجد الأقصى المُبارك/ الحرم القدسي الشريف والقيام بالحفريات الإسرائيلية تحته بهدف تزوير تاريخه وتقويض أساساته. وهذا هو التحدي الجسيم الأكثر خطورة للأمتين العربية والإسلامية باستهداف الاحتلال لمكون من مكونات العقيدة وركن من أركانها بما يجعل من الالتزام لمواجهة هذا التحدي واجباً يتجاوز الأهمية الحاسمة للبعد الوطني والقومي والإنساني الى مستوى الواجب المقدسي.

ولعلّ إحدى صور تجاهل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للقرارات الدولية والوضع التاريخي والقانوني في المسجد الأقصى المُبارك، قيام الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بعقد جلسة خاصة لها في أنفاق حائط البراق المُحاذي للمسجد الأقصى المُبارك بما يُمثّل خطوةً استفزازية لمشاعر المسلمين حول العالم وليس الفلسطينيين فحسب، لما للمسجد الأقصى المُبارك من مكانة لدى جموع المسلمين حول العالم، وكون قرارات مُنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تؤكد على أن الحرم القدسي الشريف هو تراث إسلامي خالص خاص بعبادة المسلمين فقط دون غيرهم، وكون حائط البراق جزءاً من الحرم القدسي الشريف وهناك وثائق تاريخية لعُصبة الأمم تعود لعام 1931 تؤكد على أحقيّة العرب والمسلمين في هذا الحائط، وقد طالبت قمة «التجديد والتغيير» العربية بتنفيذ القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية الصادرة عن الأمم المتحدة، والمجلس التنفيذي لليونسكو ولجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو تأكيداً على ما أقرته هذه القرارات من سيادة لدولة فلسطين على مدينة القدس ومقدّساتها وعلى دعم الوصاية الهاشمية على المُقدّسات الإسلامية والمسيحية في المدينة

ودورها في حماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية ودورها في الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومُقدّساتها.

وقد أعادت القرارات التأكيد على رفض وإدانة أي قرار أحادي بخرق المكانة القانونية لمدينة القدس الشريف بما يشمل افتتاح أي مكاتب أو بعثات دبلوماسية في المدينة، منها قرار الولايات المتحدة الأمريكية السابق بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) ونقل سفارتها إليها وقرارات هندوراس وكوسوفو والتشيك المخالفة للقانون الدولي بفتح بعثات دبلوماسية لهم في مدينة القدس الشريف، وتحذير أي دولة أخرى من الإقدام على مثل هذه الخطوة غير القانونية مما يُشكّل عدواناً على حقوق الشعب الفلسطيني واستفزازاً لمشاعر الأمة العربية الإسلامية والمسيحية واعتبار هذه القرارات لاغية وباطلة وخرقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، كما أنها تُشكّل سوابق خطيرة تُشجّع على انتهاك القانون الدولي والشرعية الدولية.

وعلى جانبٍ آخر، دعت قرارات القمة العربية بجدة لتشجيع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والهيئات والمؤسسات الخيرية الرسمية وصناديق الاستثمار والقطاع الخاص العربي في الدول الأعضاء، إلى تأسيس آلية تمويل تطوعية مشتركة في إطار جامعة الدول العربية لدعم المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة الهادفة إلى تعزيز صمود أهل القدس في مدينتهم وتمكينهم من مواجهة السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تقويض وجودهم في القدس وتهجيرهم.

وكما احتلّت قضية القدس، الأولوية في القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية في القمة العربية، فقد طالبت المجتمع الدولي بضرورة التحرك لوقف مُعاناة المقدسين جراء الجرائم الإسرائيلية واعتداءات عصابات المستوطنين، وسياسة الاستيطان

والتهميد والتزوير، كما طالبت المجتمع الدولي أيضاً بضرورة الضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من أجل عدم عرقلة إجراء الانتخابات العامة الفلسطينية في مدينة القدس الشرقية المحتلة وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى الدعوة إلى دعم وزيارة مدينة القدس، والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، والتشديد على زيارة المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف لكسر الحصار المفروض عليه وشد الرحال إليه لحمايته من مخططات الجماعات اليهودية المتطرفة.

ستبقى قضية القدس في قلب وعقل ووجدان كل إنسان عربي وحرّ يتطلّع إلى تحقيق العدالة واستعادة الحق ووقف سلسلة نزيف الدم والعدوان والانتهاكات، وستبقى في مقدّمة أولويات العمل العربي المشترك حين تحقيق العدالة وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة بعاصمتها القدس الشرقية، وقد رسمت قرارات القمة حدود الموقف العربي قوةً ورسوخاً والتزاماً، ودعمًا وإسناداً وثباتاً، في إطار الموقف العربي الجماعي والجهد العربي المشترك إزاء القضية الفلسطينية باعتبارها قضية الأمة المركزية أياً كانت انشغالات الأمة والتحدّيات التي تُجابهها، وأياً كان التغيير والتجديد الذي يُحافظ ويُعيد تأكيد وتجديد ثبات هذا الموقف العربي الجماعي وقوّته بما لا يسمح باختراقه أو تجاوزه، كما أساس وأصل والتزام دائم على طريق دعم مسيرة الشعب الفلسطيني وكفاحه العادل لاستعادة حقوقه وتجسيد دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

غير أن السؤال الذي لا يمكن تجاهله يتعلق بمدى توافر الضوابط الكفيلة بتحسين هذا الموقف العربي وبآليات تحويل الموقف الى سياسات والمواقف السياسية الى آليات عملية وتطبيقية يظهر أثرها ونتائجها في التصدي لما تتعرض

له القدس وتوفر احتياجات الحفاظ على هويتها وعروبته.

لقد اتخذت قمة جدة ما تقدم من قرارات هامة تجاه القدس، ويبقى الأهم، وهو ترجمة هذه القرارات والمواقف السياسية الى سياسات وخطط عمل ومشاريع تنفيذية ميدانية وعملية لمواجهة ما تتعرض له القدس من استهداف لم تردعه القرارات والإدانات أو حتى المبادرات والمؤتمرات الإقليمية أو الدولية ولنا بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومبادئ المواثيق والقوانين الدولية، كما قرارات الشرعية الدولية دليل وإطار للمراجعة والتقييم لمدى تأثيرها أو عدم انتهاكها والإمعان الإسرائيلي في تجاهلها وتحديها بمواصلة الاستيطان الاستعماري في القدس واستهداف مقدساتها، وفي مقدمتها الحرم القدسي الشريف وتهويدها وذلك هو جوهر الموضوع والقضية.